في الصفات كبول انقطعت رائحته ولو فرض مخالفاله في
أغلظ الصفات كطعم الخمر وطعم الخل وريح المسك لغيره
فانه يحكم بنجاسته فان لم يتغير فطهور لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث اي يدفع النجس
قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية لابي داود وغيره
باسناد صحيح فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل الخبث
اي يدفع النجس ولا يقبله وفارق كثير المائع الكثير غيره فانه
ينجس بمجرد ملاقات النجاسة بان كثيره قوي ويشق حفظه
عن النجس بخلاف غيره وان كثر تنبيهان الاول لو شك
في كونه قلتين ووقعت فيه نجاسة هل ينجس او لا ينجس
رأيان اصحهما الثاني بل قال النووي في شرح المهذب
الصواب انه لا ينجس اذ الاصل الطهارة وشككنا في نجاسة
منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس الثاني
لو تغير بعض الماء فالمتغير نجاسة جامدة لا يجب التباعد
عنها بقلتين والباقي ان قل فنجس والا فطاهر فلو غرف
دلوا من ماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم
يغيرها مع الماء فباطن الدلو طاهر لانفصال ما فيه عن
الباقي قبل ان ينقص عن قلتين لاطاهرها التنجسه بالباقي
المتنجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع الماء وقبله في
الدلو انعكس الحكم فائدة تأبيت الدلو افمع من
تذكيره فان زال تغيره الحسي او التقديري بنفسه بان
لم يحدث فيه شيء كان زال بطول المكث او بما انضم اليه ملاقاها
بفعل او غيره او اخذ منه الباقي قلتان طهر لزوال السبب
التنجيس فان زال تغيره اي نحو كمسك او نحو كزعفران او تراب
لم يظهر لانا لا ندري ان اوصاف النجاسة زالت او غلب
عليها

عليها ما ذكر فاستثنيت وبستثني من النجس ميتة لا دم لها
اصالة بان لا يسيل دمها عند شق عضو منها في حياتها
كزنبور وعقرب وذرق وذباب وقمل وبرغوث لانه حيوة
وضفدع وفارة فلا تنجس ما وقعت به فوق عما فيه بشرط
ان لا يطرحها طارح ولم تتغير لمشقة الاحتراز عنها ولخبر
البخاري اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم
لينزعه فان في احدى جناحيه داء وفي الاخر شفاء اذا بود اود وانه يلقى بجناحه الذي فيه الداء
وقد يعضي بغمسه الى موته فلو نجس المائع لما امر به وقيس
بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل دمها ولو شككنا في
ان لها دما مسفوحا فتجوز الصلاة معها كما قاله الغزالي في
فتاويه ولو كانت مما يسيل دمها لكن لا دم فيها وفيها دم
وجولة لا يسيل لصغرها فلها حكم ما يسيل دمها قاله القاضي ابو
الطيب ويستثنى ايضا نجس لا يشاهد بالبصر لقلته كنقطة
بول وخمر ومائع يقلى بكحو رجل ذباب لعسر الاحتراز عنه
فاشبه دم البراغيث قال الزركشي وقياس استثناء دم
البراغيث يسير الدم المعفو عنه ان يكون هنا مثله وقد يفرق
بينهما بالمشقة والعرف وجزم به ويعفى ايضا عن روث سمك
لم يخالط الماء وعن البعر الملقى من طير نجس من غير نحو الكلب
وعن كثيره من مركوب وعن قليل دخان نجس وغبار رجين
ونحوه مما تحمله الريح كالذر وعن حيوان متنجس المتقذ
مستجمر وعن الدم الباقي على اللحم والعظم فانه يعفى عنه
ولو نجس فمن حيوان طاهر من هرة او غيرها ثم رأى ولم
ير وده ما لم ير اثم ولغ في طاهر لم ينجسه مع حكمنا بنجاسة